



أكثر عشرين شخصية محركة لسوق العملات

أكثر عشرين شخصية محركة لسوق الفوركس
هناك ثلاثة عوامل مهمة تساعد على تحريك الأسعار في سوق العملات وهي :-

- البيانات الاقتصادية الأساسية
- الأحداث الجيوسياسية
- التصريحات من قبل صناع السياسة الكبار في العالم

وسوف نركز على العامل الثالث ، خاصة أن العاملين الأوليين يحتاجان لكثير من التحليل.

ولكن من هم الناس الذين يُؤثرونَ على سوق العملات ؟
عموماً ، فهم يشكلون مسؤولوا السياسة النقدية ، ومسؤولوا الخزانة لتلك الأمم التي تمتاز عملتها النقدية بالسيولة . حيث أن هؤلاء الرجال والنساء يمارسون درجة كبيرة من السيطرة على حياتنا ، أكثر مما يمارسه المسؤولون المنتخبين عادة . ولذلك فهم يمتلكون قوة كبيرة للتأثير على السوق . ولقد قمنا بإعداد قائمة بأسماء أهم الشخصيات التي لها تأثير مباشر على سوق العملات والتي تتكون من ٢٠ شخصية ، وسوف تلاحظ أننا استثنينا زعماءَ وطنيينَ ، مثل جورج بوش ، جير هارد شرويدر ، توني بلير ، وهذا ليس تقليلاً منا بأهميتهم أو قدرتهم للتأثير على السوق . ولكنه من منطلق حقيقة أن المؤثر الفوري على سوق العملات هو السلطاتُ النقديةُ .

وتتكون القائمة من الأسماء التالية :-

الأمريكان وهم :-

١- ألن جرينسبان ، رئيس البنك الفيدرالي
يمثل ألن جرينسبان مسؤول السياسة النقدية الرئيسي ، فهو الرجل الأقوى ليس فقط في سوق العملات ، لكن في كُُلِّ الأسواق المالية . فقد خَدَمَ تحت أربعة رؤساء مختلفين في كلتا الإدارات الجمهورية والديموقراطية إلى الآن . ولقد عمل كرئيس لجنة الضمان الاجتماعي لسنة ١٩٨٣ في ظل ولاية الرئيس ريغان ، وكان مُصمِّمًا على إصلاح الضمان الاجتماعي في الوقت الذي كانت فيه أمريكا تشهد تزايداً كبيراً في الضريبة على القوة العاملة الأمريكية ، حيث أنه ضمن في ذلك الوقت القدرة على الإيفاء للبرنامج خلال سنة ٢٠٥٢ . ورغم ذلك لم نشهد دعماً كاملاً للتوصيات السياسية ضمن عمله الخاص ، وما زال التساؤل مطروحاً ، فيما إذا سينجح برنامج الضمان الاجتماعي أثناء مدة خدمته . وبالإضافة إلى نقده الفاتر للعجز الهائل خلال السنوات الـ الماضية ، فقد توجه إليه الكثير من النقد للتضارب الفلسفي لمواقفه . وعلى الرغم من هذا ، فقد استطاع قيادة الأمة خلال تحطم سوق الأسهم المالية ١٩٨٧ ، والكساد من جراء حرب الخليج بعد ١٩٩١ ، وانهيار LTCM في ١٩٩٨ ، وانفجار فقاعة ناسداك عام ٢٠٠٠ ، وأحداث ١١/٩ الأكثر بأقصى ما يمكنه فعله للاقتصاد . ولقد زاد الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي في أثناء خدمته لأكثر من ١٧ سنة - والتي تمثل إحدى الفترات الأنعم للنمو الاقتصادي في التاريخ الأمريكي . ومن سخرية القدر ، فإن الرئيس والذي يحمل لواء الحرية ونصير (أين راند) ، لم يسبق له أن تردد في استعمال القوة الكاملة التي تحت تصرفه ، لتوليد السيولة بسرعة وتجديد الثقة في أوقات أزمة السوق . ولربما هذا هو سر نجاحه . وسوف يتنازل الرئيس عن منصبه في الحادي والثلاثون من يناير/كانون الثاني ٢٠٠٦ . والى ذلك الوقت ، فإنه مصمم على زيادة أموال المصرف الاحتياطي الفدرالي إلى مستوى أكبر ، مما سيعطي بعض الطمأنينة للدولار أمام كل من اليورو والين .

٢- بن بيرنك ، حاكم البنك الفيدرالي

تسلم بيرنالك منصبه في الخامس من أغسطس/آب ٢٠٠٢، ولكنه أدى اليمين في الرابع عشر من نوفمبر/تشرين الثاني، كعضو مجلس محافظين إلى حين انتهاء فترته في الحادي والثلاثون من يناير/كانون الثاني لسنة ٢٠١٨. ويعتبر من أكثر الأعضاء اللبقيين في لمصرف الاحتياطي الفدرالي حيث أنه مؤمن بسياسة الشفافية للبنك الاحتياطي الفدرالي. ولقد تولدت لديه الشهرة والنقد اللاذع من جراء خطابه في الحادي والعشرين من نوفمبر/تشرين الثاني ٢٠٠٢، والذي تحدث فيه عن الانكماش الاقتصادي الوطني والذي ذكر فيه: "إن الحكومة الأمريكية تمتلك تقنية جديدة تسمى آلة طباعة (أو المكافئة الإلكترونية اليوم)، والتي تُسْمَحُ له بإنتاج دولارات أمريكية بالقدر التي تشاء بدون تكلفة جوهرية. ولقد اعترف مؤخرًا باحتمالية استمرار العجز بالحساب الجاري لوقت طويل، لكنه كان واثقًا بأن الولايات المتحدة ستعمل على جذب رؤوس أموال كافية لتمويلهم. ومن المتوقع أن يكون المنافس لمنصب الرئاسة عندما يتقاعد السيد جرينسبان.

٣- جون سنو، وزير المالية

تقدم السنو بإدلاء اليمين في الثالث من فبراير/شباط ٢٠٠٣، كوزير للمالية الثالث والسبعون. ولقد وصل إلى منصبه هذا من موقعه الأصلي كرئيس شركة CSX، لسكة الحديد الرئيسية. حيث دامت مدة خدمته في هذه الشركة حوالي ١٢ سنة، وفي خلال الست سنوات الماضية منها. شهد سهم الشركة فشلًا في مؤشرات الداو جونز والمعدلات الصناعية. ولذلك فإن سوق العملات لم يكن مرتاحًا لأداء السيد سنو الأولي للخزنة، حيث أن العديد من بياناته كانت "تدعم سياسة الدولار القوية" والحقيقة أنه شهد عمليات تصفية أمام اليورو. وكان الكثير من المضاربون يركزون على حقيقة مغادرة السيد سنو في بداية إدارة بوش الثانية. وعلى أية حال، فمنذ بداية الولاية الجديدة، تمكن السيد سنو من كسب بعض السمعة الجيدة، من خلال التركيز الجدي على مشكلة العجز في الميزانية، مما أعطى السوق بعض الثقة بالنسبة للإدارة وقدرتهم على معالجة المشاكل المالية الأمريكية.

٤- جانيت ييلين، المدير التنفيذي للمصرف الاحتياطي الفدرالي لسان فرانسيسكو

حصلت جانيت على شهادة الدكتوراه من يالي، وعملت كمستشارة اقتصادية في البيت الأبيض أثناء إدارة كلنتون، هذا ولقد صرحت الأنسة Yellen في حديث لها في الماضي عن نقد حاد لسياسة بوش الاقتصادية. وعلى أية حال، فقد أصبحت من ذوي الأصوات الغير سياسية، بالنسبة لسياسة سعر الفائدة الصحيحة، حيث أنها تدعو للطرق النقدية السائدة. ومعروف عنها بالعقل المدبر والمفكر الصارم. وفي تعليقاتها الأحدث صرحت بأن النمو الاقتصادي الأمريكي يحتوي سرعة مستمرة، وأن التضخم تحت السيطرة، مما يُمكنُ الاحتياطي الفيدرالي لمواصلة سياسته لقياس الارتفاعات الشديدة في سعر الفائدة المدروس في ٢٠٠٥.

٥- William Poole، رئيس المصرف الاحتياطي الفدرالي لسانت لويس

تسلم منصبه منذ الثالث والعشرين من مارس/آذار ١٩٩٨، ولقد عمل كمرتين رئيسًا لقسم الاقتصاد كعضو كلية في جامعة براون. وفي عام ١٩٧٨ نشر وجهة نظره النقدية بعنوان (المال والاقتصاد)، الذي تحدث فيها عن نظراته المحافظة للسياسة النقدية، والتي تشكلت لديه منذ أن كان طالبًا في جامعة شيكاغو، هذا ويشتهر "بول" بتفاؤله نحو التضخم. وفي مقابلة أخيرة له نبه على أن ضغوط السعر كانت مسيطرة عليها "بشكل جيد جدًا" وقال أن استمرار نمو معدل الإنتاج، سيخلق منافسة عالية، وكما أن تحديد مكاسب الأجر سبقي كغطاء على التضخم، الذي يعمل على تضيق الفلق حول المكاسب الكبيرة الأخيرة لمؤشر أسعار المنتجين.

٦- (Jack Guynn)، رئيس المصرف الاحتياطي الفدرالي لأتلانتا

على خلاف العديد من زملائه ، فإن السيد (Gyunn) حاصل على شهادة في الهندسة الصناعية والإدارة الصناعية من تقنية فرجينيا وتقنية جورجيا. وأكمل في عام ١٩٧٤ دراسته في مدرسة هارفارد التجارية لتنمية الإدارة. وعمل كعضو المصرف الاحتياطي الفدرالي لأطلانطا منذ ١٩٦٤ ، ويمتاز بتجربته العريضة ليست فقط في المالية ، ولكن أيضاً في سمات عمليات الأعمال المصرفية. ولقد أبدى قلقاً حول نمو العجز في الحساب الجاري الأمريكي ، والذي قاده لأن يصبح واحداً من صقور سعر الفائدة القيادية في المصرف الاحتياطي الفدرالي. ولقد نبه مؤخرًا بأن المصرف الاحتياطي الفدرالي "ما زال له طرق للدخول" لرفع نسب الفائدة ، والبحث عن إحياء التضخم .

الأوروبيون وهم :-

١- (Jean-Claude Trichet) ، رئيس المصرف الأوروبي المركزي تقدم السيد Trichet إلى رئاسة المصرف المركزي الأوروبي ، بعدما عمل كرئيس مصرف فرنسا. ويتمتع السيد Trichet ، بامتياز لا يحسد عليه ، كونه وقف أمام المحكمة في قضية فساد (لكنه برأ منها بالكامل). المحكمة كانت بشأن فضيحة إنتمان "Lyonnaise" في ١٩٩٢ ، فقد كان يمتلك مشروعا ، واستطاع إخفاء الخسائر في النهاية ، وكان لزاماً عليه أن يستعيدها بتكلفة عالية من قبل دافعو الضرائب الفرنسيين. ولقد اتهم في ذلك الوقت بأنه متورط في هذه القضية ، لكن المحكمة لم تجد أي دليل يثبت ذلك .
ويعد ثاني صانع سياسة قوي في أسواق العملات ، ويتمتع الآن بسمعه تشوبها بعض الحذر. لكن ثقته الأوروبية، جعلته قادر على عمل جدول أعمال للمصرف الأوروبي المركزي بغاية الدقة والصرامة . وواجه النقد من خلال استجابته البطيئة إلى المشاكل الأوروبية من الركود والبطالة العالية . ولكن معجبيه ، يرون فيه الإدارة النقدية المتعقلة للاتحاد من ١٢ دولة ، في الوقت الذي شهدت فيه المنطقة تغيرات سياسية واقتصادية وسكانية عظيمة . كما أنه يبدي تحيزا في مقاومة التضخم ، بدلا من توليد النمو الاقتصادي ، وهذا يعني أنه من غير المحتمل للمصرف الأوروبي المركزي أن يعمل على تخفيض النسب ، إلا إذا شهدت منظمة اليورو كسادا في سنة ٢٠٠٥ .

٢- (Otto Ossing) ، الرئيس الاقتصادي للمصرف الأوروبي المركزي . تقدم السيد (Issing) ، بأوراقه الاعتمادية للمصرف المركزي ، حيث أنه كان يعمل كأستاذ للاقتصاد في جامعة "Wurzberg" . ولقد كتبَ صُحُفَ عديدةَ وعِدَّةَ كُتُبَ من ضمنها (السياسة النقدية في المنطقة الأوروبية - إستراتيجية وقرار- في صنع المصرف المركزي الأوروبي " في سنة (٢٠٠١). وهو يعمل على إدارة الشؤون الاقتصادية للمصرف الأوروبي المركزي ن ويمتاز بالتحيز للسيد "Trichet" .

٣- (Hans Eichel) ، وزير المالية الألماني كلفَ بمهمة تجديد الاقتصاد الراكد لمنطقة اليورو ، وكعضو مهم ، فقد قام بالتركيز على إصلاح رمز الضريبة الألماني البيزنطي. وعلى الرغم من النعومة المستمرة للاقتصاد الألماني، فقد بذل مجهود يكافئ عليه ، حيث أن قيمة العجز في الميزانية لسنة ٢٠٠٤ ، ضيقت إلى ٣,٧ % مما كان مقدرا عليه ٣,٩ % للنتائج المحلي الإجمالي.
لكن الرقم ما زال مُتجاوزَ ٣ % الذي فرضَ بمعاهدة ماستريخت، ولكن تم دفع الاقتصاد خاصة بعد خفض ضرائب الدخل لهذه السنة بحوالي ٩ بليون يورو ، حيث أن السيد " Eichel " يهدفُ إلى تضيق العجز ٢,٩ % للنتائج المحلي الإجمالي في ٢٠٠٥ . وهدفه القادم سيكون تنسيق نظام الضريبة المتعلقة بالشركات للبلاد .

ولقد ذُكر مؤخرًا :- "أعملُ على فرضِ ضريبةٍ على الشركاتِ بطريقةٍ محايدةٍ لوضعهم القانوني. وهي قضيةٌ معقدةٌ بشدةً. . . . ولكن إذا استطعنا إنجازَه بحلولَ الـ ٢٠٠٧، سيَكُونُ عظيمًا".

٤- (Herve Geynard) ، وزير الاقتصاد والمالية الفرنسي
يمثلُ السد " هيرف" نصير التقنية الفرنسية ن بعد تسلمه لواجباته كوزير للمالية منذ نوفمبر .
وعلى الرغم منْ شبابه (فعمره حوالي ٤٤ سنة) ن فقد خَدَمَ في الجمعيةِ الوطنيةِ لأكثر من عقد
منذ ١٩٩٣ . فقد وقع في رغبته لكبح الإنفاق الحكومي الفرنسي (حيث ارتفع الدين إلى ٦٦ %
للناتج المحلي الإجمالي منْ فقط ٢٢ % في سنة ١٩٨١) ، وبين حاجته لحلّ مشكلةِ بطالةِ البلادِ
العالية التي وصلت في الوقت الحاضر إلى ١٠ %، ولقد كان السيد (Gaynard) من أكثر النقاد
الأوروبيين لارتفاع اليورو السريع أمام الدولار. حيث انه كان يعتقد أن قوة اليورو سوف تضر
بالمنطقة ، إذا اعتمدت على نمو التصدير . وفي أثناء الاجتماع الأوروبي الأخير دعا السيد (Gaynard)
إلى أن يكون هناك تنسيقا من قبل تدخل السلطات الآسيوية والأمريكية والأوروبية
لاستئصال هبوطِ الدولارِ.

اليابانيون وهم :-

١- (Toshihiko Fukui) ، الحاكم للبنك الياباني
ضمن حياته الديمقراطية الطويلة ،انضم السيدُ (Fukui) إلى البنك الياباني في ١٩٥٨ ومنذ ذلك
الحين خَدَمَ هناك . وبالرغم من أنه ما زالَ مَحْكُومًا بالعرائز المحافظة التي عَرَسَتْ فيه عن طريق
التدريب لمهنته ، فقد فرض سلسلة من الإصلاحات المهمة لمارسات عمل البنك الياباني
المركزي . والمثال الواضح على الانفتاح الجديد للبنك الياباني ، أنه يعلن دائما عن قراراته
السياسية . ومنذ أواخر الـ ٢٠٠٣ ، امتدح في المؤتمرات الصحفية . ويُنشِرُ المصرفُ المركزيُّ
دقائقُ مُفصَّلةً أيضاً منْ اجتماعات السياسة . حيث أن مثل هذه الشفافية كانتُ مستحيلةً فقط قبل
خمس سنوات . ولكنه جعل سياسة البلاد النقدية متكيفة، ومن غير المحتمل أن يُغيّر حقيقة أن
اليابان دخلت مرحلة الكساد لرُبْعها، في السنوات الـ ١٢ الماضية.

٢- (Sadakazu Tanigaki) ، وزير المالية اليابانية
وهو الرئيس السابق للجنة السلامة العامة الوطنية ، ووزير الإحياء الصناعي في وزارة رئيس
الوزراء (Junichiro Koizumi) السابقة، ولقد عُيِّنَ وزيراً للمالية في سبتمبر/أيلول لسنة
٢٠٠٤ . ولقد قال :- " تسوية العملة بحاجة لعكس الأساسيات في أسلوب مستقرّ . . . أما الحركات
الغير متوقعة تلك ، فإنها لا تُعكس ذلك، وهي غير مرغوبة" . كما أنه لا يشعر بالخجل من جراء
تدخل السوق ، بالرغم من أن خطابه في الوقت الحاضر لم تُدعَمْ بالعمل ، كما ابتعدت وزارة
المالية اليابانية عن أسواق العملات منذ مارس/آذار منْ ٢٠٠٤ .

٣- (Hiroshi Watanabe) ، نائب وزير المالية للشؤون الدولية
ويدعى باسم (سيد الفوركس) في اليابان ، كونه موظفا حكوميا كبيرا في وزارة المالية، هذا وقد
كان يدعى نائب الوزير السابق (Eisuke Sakakibara) بالسيد ين ، كما كان يدعى السيدان
(Haruhiko Kuroda) ، و(Zembei Mizoguchi) على التوالي بسيد العملة الآسيوية للأول ،
وسيد الدولار للثاني . ولقد أبدى السيد (Watanabe) استياءه من ارتفاع الين أمام الدولار . وقال
:- "الين ما زالَ مقيما بأكثر من قيمته الحالية ضدّ الدولار " . ومن المحتمل أن يستمرّ بمراقبة
الأسواق بشكل حذر ، لأي اختراق لمستوى ١٠٠ للدولار/الين .

البريطانيون وهم :-

١- (Mervyn King) ، الحاكم للبنك البريطاني وهو أستاذ سابق في مدرسة لندن للاقتصاد، ولربما فهو العضو الأكثر نجاحاً في المجموعة الحالية للمصرفيين المركزيين. وتطبيق الكثير من وجهات النظر للمحللين بشأن السياسة النقدية ، لن تكون مقيدة ولا حتى متكيفة أيضاً. حيث أن عمل على زيادة أسعار الفائدة لتعطيل الخطر المحتمل فعلاً لفقاعة العقارات البريطانية ، وبعد ذلك توقفت بسرعة هذه الارتفاعات الشديدة في سعر الفائدة ، مما سيقى البلاد في النمو المستمر لـ ٢٠٠٠ سنة . وكأي شخص فهو بحاجة إلى أن يلقي نظرة للمدى البعيد لصياغة القرارات السياسية. ومن المحتمل أن يُقِيمَ الجسم الكبير للبيانات قبل تطبيق اتجاه السياسة الجديد.

٢- (Gordon Brown) ، مستشار المملكة المتحدة للخزينة العامة ولقد كان عضو برلمان بريطاني منذ ١٩٨٣ ومستشار الخزينة العامة منذ ١٩٩٧ ، ولقد اعتبر السيد براون الأكثر موهبة وفعالية كموظف حكومي في الدول الصناعية السبعة . وتحت إدارته للمملكة المتحدة ، فقد واصل الاقتصاد نموه لـ ٤٦ ربع متتالي ، حيث أنه بقي الوحيد القادر على تفادي الكساد للدول الصناعية السبعة منذ السنة ٢٠٠٠ . واستطاع السيد براون أن يحتوي الإنفاق الحكومي إلى ٣٣ % من الناتج المحلي الإجمالي وفي نفس الوقت أبقى الغطاء على أي زيادات لضريبة الدخل. ولقد عمل السيد براون بجدٍ للتأسيس صورة للقدرة المالية، بمصالح العمل المطمئنة التي تدفع الاقتصاد من غير تأثير التضخم . ويمثل السيد براون الشخصية الأكثر شعبية في بريطانيا ، حتى أكثر من توني بليز نفسه .

السويسريون وهم :-

١- (Jean-Pierre Roth) ، رئيس (SNB) تخرج الدكتور روث من جامعة دي جنيف ، حيث حصل بعدها على شهادة الدكتوراه من (MIT) ، وانضم إلى (SNB) في ١٩٧٩ وأصبح رئيساً في ٢٠٠١ ، بعدما أنفق أغلب مهنته في المصرف . بالإضافة إلى ذلك ، فهو أيضاً عضو مجلس إدارة بنك التسويات الدولية (BIS) في بازل، وحاكم صندوق النقد الدولي (IMF) لسويسرا في واشنطن. وبالرغم من التزامه بفلسفة التقليديين للمصرفيين السويسريين ، فقد عمل قصارى جهده لكي يكون متجاوباً للتيار الاقتصادي المتباطئ في سويسرا، وبقاء نسبة تمويل SNB فقط ٧٥ نقطة . ومع وجود الخطر الصغير بتجاوز نسبة التضخم السويسري إلى ٢ % في ٢٠٠٥ ، فقد أشار الدكتور روث إلى الأسواق ، بإمكانية استمرار السياسة النقدية في المستقبل المنظور .

٢- (Philipp Hildebrand) ، حاكم مجلس (SNB) وهو أحد أصغر المصرفيين المركزيين في العالم ، حيث يتراوح عمره ٤١ سنة فقط . ولقد تخرج من جامعة تورنتو بالإضافة إلى مركزه للشؤون الدولية في جامعة هارفارد. وعلى خلاف العديد من الزملاء، فقد أمضى جزءاً كبيراً من مهنته في القطاع الصناعي الخاص ، كمدير إدارة كبير للمجموعة الرأسمالية الاستراتيجية لمور، وعمل لاحقاً كضابط استثمار رئيسي للاتحاد (Bancaire Privée) في جنيف .

سلع العملات وهم :-

١- (David Dodge) ، الحاكم لبنيك كندا

ولقد عين حاكما لبنيك كندا في الواحد من فبراير/شباط ٢٠٠١، لمدة سبع سنّوات، ولقد تلقى تعليمه من جامعة Queens وجامعة برينستون ، وتمتع بمهنة طويلة وبارزة في الخدمة الحكومية الاتحادية. وعمل مؤخراً كـنائب وزير الصحة وقبل ذلك كـنائب وزير المالية. ولقد أبدى قلقاً مستمرا على قوة الدولار الكندي، حيث أنه ارتفع لـفوق ٣٠ %